لما في حرف التشبيه لا اي والعامل فيه كان لما فيه الخ وقولهم الحال لا تاتي
من المبتدا محله اذا لم يكن هناك عامل غير الابتدا كما يرشد له تعليلهم ذلك بقولهم
لان العامل فيها هو العامل في صاحبها والابتدا ضعيف لا يعمل عملين اهـ ولا يعترض
بمخالفة عامل الحال لعامل صاحبها لجوازه عند بعض المحققين او يقال يكفي طلب
حرف التشبيه في المعنى لصاحب الحال وان اهمل عنه من معنى الفعل اذ
هو بمعنى اشبه برداك اي ملبوسك وثناه باعتبار لفظي التبجيل
والتعظيم المخبر عنهما مبالغة ولو كان معناهما واحدا واستعار لفظ
الملبوس للوصف معروف الظهور في كل منهما اهـ ع ق حال اما من الاحوال
المترادفة بان تكون الاحوال لصاحبها واحد كالكاف في ببقيك او المتداخلة
بان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي تشتمل عليه الحال السابقة مثل ان
يجعل برداك تبجيل وتعظيم حالا من ضمير سالما كذا في المطول لكن الاستشهاد
بالبيت على المقصود انما يأتي على الاحتمال الاول كما في المطول فليس البيت نصا
في المقصود لقيام الاحتمال الثاني وايضا يحتمل ان يكون برداك فاعلا لسالما
ويكون تبجيل بدلا من برداك واذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم
الرجل كما في الاطول ولزم ينفذ مما قوله سالما لم يحسن له فتركت الواو
في الجملة لمناسبة ما قبلها اعني الحال المفردة منع ق
الثلاثة مقولة بالتشكيك قال الفنري قدم الايجاز
تنبيها على انه يناسبه التقديم في الكلام وارد فه بالاطناب لكونه مقابلا له
قال السكاكي اي في الاعتذار عن ترك تعريف الايجاز والاطناب من
هذه الثلاثة تعريفا بتعيين القدر لكل منهما بحيث لا يزيد ولا ينقص اهـ ع ق
اما الايجاز والاطناب الخ لم يذكر ان المساواة من الامور النسبية والاقرب
انها منها اذ لا تعرف بالنسبة الى نفي الاطناب والايجاز اهـ ق وقال الفنري
لم يتعرض للمساواة مع انها نسبية ايضا لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فما
يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح
الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد
البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون في المقام مقتضيات
وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقه ان يراعيها ويشير
اليها

اليها مع كون لفظيهما مستطا بقين ويؤيده ما اشار اليه من جواز كون الموجز
بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا لمتعارف الاوساط مع بداهته اللهم الا ان
يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساو لمتعارفهم ان قلت فكذا في الايجاز
والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط
بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود
خواص بخلاف المساواة اهـ فلو نهما نسبيين علة لقوله الآتي لا يتيسر
لا قدمت عليه اي والمنسوب اليه مختلف القدر لا بد من هذا حتى ينتج
عدم امكان التعيين منع ق والمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر الى الاخر
فكل منهما منسوب ومنسوب اليه تامل بالقياس اي بالنسبة الى
كلام ازيد منه يشير الى انه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه زائدا
على كلام اخر وكذا الكلام في كونه اخص وقد يجعلان من قبيل الشتا ابرد
من الصيف والعسل احلى من الخل اهـ فنري لا يتيسر الكلام فيهما اي تعريفهما
الا بترك التحقيق لم يقتصر على قوله الا بالبنا على امر عرفي لعدم
التصريح فيه بترك التحقيق فقد يكون الامر العرفي على وفقه اهـ سم
والتعيين اي تعيين القدر المخصوص لكل منهما في التعريف وهذا تفسير
من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكاكي غيرهما فهمه المص واورد عليه النظر
الآتي كما سيتضح لك ان نظره مبني على تفسيره بتحقيق معناهما وتعريفهما
اي لا يمكن اشار به الى ان المراد بعدم التيسر عدم الامكان الا انه ممكن
بعسر عليك هذا المقدار من الكلام ايجازا ظاهره اطلاقه لفظ الايجاز
على نفس الالفاظ وهو يخالف ما سيأتي في قوله قريبا فالايجاز اداء المعنى
باقل الخ فان كان يطلق عليهما كما في لفظ الخبر والانشا فالامر واضح وان
كان لا يطلقه الا على احدهما فقط فهو لاحد الموصوفين ليرجع الى الاخر
اهـ سم اذ رب للتكثير وقرر بعض المحققين انها للتحقيق والبن
على امر عرفي لانه لا بد من تعيين منسوب اليه لتتمايز الاقسام
وتنضبط وكلام الاوساط اولى بذلك على امر عرفي اي متعارف
بين اهل العرف في اداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية اهـ اطول
وكتب ايضا قوله على امر عرفي وهو متعارف الاوساط اي فيكون المنسوب

أعطي فرحنا في الصيف بردا وكذا يقال في قوله والعسل احلى من الخل اي على قرحوا ابي في خل هلا وقع تحصر هذا ان اقفل على غير بابه هـ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)